



# تقييم دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في التوسع الأوروبي، ومناطق الجوار، وروسيا عن المدة من 2007 إلى 2018

---

ملخص تنفيذي

مارس (آذار) 2020

---

نقذ التقييم نيابة عن المفوضية الأوروبية



Lead Implementing Partner in  
partnership with

Adam Smith  
International

Centrum für Evaluation  
**CEval**  
Center for Evaluation



INTEGRITY



ائتلاف مكوّن من:

لانديل ملز المحدودة Landell Mills، آدم سميث إنترناشيونال المحدودة Adam Smith International، لو جروب كونسي باستل  
ICON-INSTITUTE GmbH & Co. KG Consulting، سيفال CEval GmbH، Le Groupe-conseil Baastel  
Gruppe، إنجريتري رسيرتش أند كونسلتنسي المحدودة Integrity Research and Consultancy، أيود بارك IOD PARC،  
لينبيكو المحدودة Linpico، برومان شركة عامة محدودة PROMAN

رائد الائتلاف: لانديل ملز المحدودة Landell Mills  
متلقّي الاتصالات: هَنّا آيزاك Hannah Isaac

**FWC COM 2015**

المعونة الأوروبية 137211/DH/SER/Multi

عقد محدّد عدد: 2018/397501

تقييم دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني في التوسع، ومناطق الجوار، وروسيا عن المدة من  
2007 إلى 2018

فُوض بعمل هذا التقييم MFF، وحدة إعداد البرامج والتقييم في المديرية العامة لسياسة الجوار  
الأوروبية ومفاوضات التوسع (المفوضية الأوروبية)

الآراء المصرّح بها في هذه الوثيقة تمثل أوجه نظر مؤلفيها ولا تشاركهم فيها بالضرورة المفوضية الأوروبية أو سلطات الدول المنضمّة إليها.

### الغرض من التقييم، ومجاله، وخلفيته

يهدف هذا التقييم الى المحاسبة، والتعلّم، وتحسين السياسة والممارسة فيما يتعلق بارتباط الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني في التوسع الأوروبي، ومناطق الجوار، وروسيا بين عامي 2007 و 2018. ويغطي التقييم ما يلي:

- **الدعم المالي المستهدف،** حيث إن القصد من الإجراءات تقوية مشاركة المجتمع المدني؛
- **الدمج والإشراك،** يعني: دعم المجتمع المدني - كشركاء منفذين - في نطاق التعاون القطاعي للاتحاد الأوروبي، وفي الجهود غير المالية للاتحاد الأوروبي لتعزيز ضم منظمات المجتمع المدني CSOs إلى حوار سياسي قطاعي؛
- **الارتباط بالمجتمع المدني على المستوى السياسي،** فمثلاً، من خلال الحوار السياسي، والمنتديات التي تضم جهات متعددة، ومشاورات تضم منظمات المجتمع المدني، في مجالات لا يغطيها الدمج (أعلاه).

يغطي النطاق الجغرافي للتقييم ما يلي:

- **منطقة التوسع الأوروبي (تضم: البلدان المرشحة والمحتمل ترشيحها):** ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو<sup>1</sup>، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود، وصربيا، وتركيا؛
- **الجوار شرقاً:** أرمينيا، وأذربيجان، وروسيا البيضاء (بيلاروس)، وجورجيا، ومولدوفا، وأوكرانيا؛
- **الجوار جنوباً:** الجزائر، ومصر، وإسرائيل، والأردن، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وفلسطين<sup>2</sup>، وسوريا، وتونس؛
- **الاتحاد الروسي.**

### المسك المنهجي العام

أجرى التقييم - بين يوليو (تموز) 2018 و مارس (آذار) 2020 - من قبل فريق من كبار خبراء التقييم ذوي التجربة المجالية (التي تقوم على المجال) في المجتمع المدني، والمعرفة المتعمقة بالمناطق التي غطّاها التقييم. وتكوّن من أربعة أطوار أساسية هي:

- (1) مرحلة البدء؛ (2) مرحلة العمل المكتبي؛ (3) المرحلة الميدانية؛ (4) مرحلة المراجعة وصياغة التقرير.

تبنّى أسلوب التقييم مسلكاً قائماً على النظرية، تُوجّهه سلسلة من المنطقيات المتداخلة معادة البناء RILS (المنطقيات)، منطق لكل منطقة فرعية. تمثل المنطقيات أداة تقييم، استُخدمت لفهم الطريق "المقصودة"، والنتائج، والتأثير النهائي لدعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني. تقدم تلك المنطقيات إطاراً تُخطّط على أساسه الأسئلة التقييمية الأساسية، من أجل ملاحظة المدى الذي ساهمت فيه العوامل الأساسية، والمؤثرات، والإجراءات في تحقيق النتائج أو أعاققتها، وتبيّن أي نتيجة إيجابية أو سلبية غير مقصودة.

أنشأ فريق التقييم جرداً لإجراءات الاتحاد الأوروبي وصنّفها إما دعم يستهدف المجتمع المدني مباشرة أو كدعم دامج للمجتمع المدني. وقد أنشأت عينة من الإجراءات والمبادرات غير المالية للمراجعة المستندية والمقابلات. لم تُجر أي مقابلات مع الجهات ذات العلاقة والمقيمين في روسيا لأسباب أمنية. قام الخبراء بتصميم استطلاع للرأي عبر الإنترنت لضمان الوصول إلى أكبر عدد من المستجيبين في أنحاء المناطق التي يغطيها التقييم (أحدهما لموظفي الاتحاد الأوروبي المسؤولين عن الإشراف على التعاون مع المجتمع المدني في المناطق التي يغطيها التقييم، والمقيمين إما في بعثات الاتحاد الأوروبي EUDs أو في بروكسل، والآخر للمستجيبين من المجتمع المدني). شملت المراجعة المستندية الوثائق على مستوى الإجراء، ووثائق الدعوة إلى تقديم عروض، وقرارات التمويل، وأبحاث المنهجية (الاستراتيجية) الفُطرية، وأطر الدعم الثنائي، وخرائط الطرق للارتباط بالمجتمع المدني، والدراسات والتقييمات المجالية، ومواد التدريب والمعلومات لمنسوبي الاتحاد الأوروبي. عُقدت البعثات الحقلية في كل المناطق<sup>3</sup> باستثناء روسيا، أُجريت خلالها المقابلات مع موظفي الاتحاد الأوروبي وممثلي منظمات المجتمع المدني CSOs (المستفيدة من المنح). تمت استشارة جهات وأشخاص آخرين من أجل التقييم من ضمنهم مشاركين في مناسبات ومؤتمرات إقليمية للمجتمع المدني وموظفين في المفوضية الأوروبية في بروكسل.

1 هذا التعيين دون المساس بالمواقف حول حالة الدولة ويتواءم مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عدد 1244 لسنة 1999 ورأي محكمة العدل الدولية حول إعلان استقلال كوسوفو.

2 لا يُفسر هذا التعيين على أنه اعتراف بدولة فلسطينية ودون المساس بالمواقف الشخصية للدول الأعضاء حول هذه المسألة.

3 عُقدت البعثات في البوسنة والهرسك، والمغرب، وإسرائيل، وفلسطين، وأرمينيا، وروسيا البيضاء (بيلاروس)، وجورجيا، وأوكرانيا.

خلال تجميع وترتيب المستندات المتعلقة بدعم المجتمع المدني، حاول المقيّمون تعيين حجم الدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي إلى المجتمع المدني، والتفرقة بين الدعم "المستهدف" وذلك الذي يمكن اعتباره "دامجا". وللحصول على أكثر الصور دقة، ركّز التحليل على آخر خمس سنوات (2013 – 2018) فقط. قدم الاتحاد الأوروبي في هذه المدة حوالي 250 مليون يورو من الدعم المستهدف والدامج سنوياً. ويمثل هذا الرقم 7% من مجموع أموال الاتحاد الأوروبي المدفوعة من أجل إجراءات خارجية في المناطق التي يغطيها هذا التقييم. وكانت الأهمية النسبية للإجراءات المستهدفة والدمجية في محفظة الإجراءات الممولة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي التي نفذتها منظمات المجتمع المدني CSOs متماثلة في مناطق التوسع الأوروبي، والجوار شرقاً، والجوار الجنوبياً.

في منطقة التوسع الأوروبي، ليس هناك التزام محدد مخصص للمجتمع المدني في البرنامج الجغرافي. غير أن الدعم المستهدف والدامج شكل حوالي 5% من أموال الاتحاد الأوروبي المدفوعة في تلك الأقطار في 2013 – 2018: شمل ذلك 9% في غرب البلقان و 1% في تركيا حيث إن البيئة أصبحت معوقة بشكل متزايد لمنظمات المجتمع المدني CSOs.

في الجوار الشرقي، تُخصّص معظم أطر الدعم الثنائي SSFs على مستوى القطر 5% من التمويل للمجتمع المدني. حقق الاتحاد الأوروبي ذلك المستوى من التمويل في معظم الأقطار من خلال برنامج إنفاقي ذي طابع جغرافي وقطاعي.

في الجوار الجنوبي، تُخصّص 5% من التمويل للمجتمع المدني في معظم أطر الدعم الثنائي SSFs على مستوى المنطقة. تصنّف عدة بلدان (مثل الجزائر، مصر، المغرب) دعم المجتمع المدني ضمن فئة أوسع من تطوير القدرات بالنسبة إلى الجهات ذات العلاقة في الأقطار الشريكة. لئى الاتحاد الأوروبي ذلك المستوى من التمويل في معظم البلدان، من خلال برنامج إنفاقي ذي طابع جغرافي وقطاعي. تُسلم معظم أموال الاتحاد الأوروبي المدفوعة لدعم المجتمع المدني من خلال الدعم الدامج بدلاً عن الدعم المستهدف.

تقدّم الوثائق الجغرافية أكثر من 80% من أموال الاتحاد الأوروبي المدفوعة للدعم المستهدف والدامج. وتأتي معظم الموارد المتبقية من البرنامج الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان EIDHR والبرامج المجالية لمنظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية CSOs-LA.

في حين أن حجم الأموال المدفوعة إما كدعم مستهدف أو دامج للمجتمع المدني في الجوار الجنوبي ظل مستقرًا على مدى السنوات الخمس الأخيرة، في المقابل، لاقت البلدان التي يغطيها هذا التقييم زيادة بارزة في الأموال المدفوعة بالنسبة إلى باقي التعاون الأوروبي. فبين عامي 2013 و 2018 تدنى حجم الدعم المستهدف والدامج المدفوع لمنظمات المجتمع المدني CSOs إلى 20%، في حين زاد الحجم المدفوع من الأنواع الأخرى من الدعم التشغيلي للاتحاد الأوروبي إلى 57%.

## النتائج الرئيسية والخلاصات

**العلاقة:** تتفاوت بطبيعة الحال البيانات التشغيلية للمجتمع المدني من بلد لآخر، بل وهناك مجالات متغيرة في السياقات السياسية للمناطق الثلاث الرئيسية لهذا التقييم وُجّهت أهداف الاتحاد الأوروبي ومسلكه المنهجي (الاستراتيجي) في دعم المجتمع المدني. في منطقة التوسع الأوروبي، عُرّفت عملية وصول الاتحاد الأوروبي اتجاه وطبيعة دعم الاتحاد الأوروبي، وقوّت الوثيقة التمويلية الرئيسية - وثيقة مساعدة ما قبل الإنضمام IPA – مشاركة المجتمع المدني وجعلتها منظمة في إعداد البرامج والتنفيذ. حيثما كانت بيئة المجتمع المدني أكثر تقيّداً، مثلما هو الحال في تركيا وأيضاً في صربيا والبوسنة والهرسك، عدّل الاتحاد الأوروبي من مسلكه تجاوباً مع الوضع القائم. ولقد كانت ذلك هو الحال أيضاً في الجوار جنوباً حيث تواءم الاتحاد الأوروبي مع تحولات شديدة في الإجراءات الديمقراطية، وكذلك في الجوار شرقاً وفي روسيا حيث استمر الاتحاد الأوروبي في البحث عن آليات لدعم المجتمع المدني حتى عندما تقلصت الحرية والمساحة المقبولة للمؤسسات على مدى مدة التقييم. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم دعم ارتباط منظمات المجتمع المدني CSOs في المجالات غير الجدلية ودمج المجتمع المدني في القطاعات غير الجدلية، شرعية لتعاون الاتحاد الأوروبي ودعمًا لمنظمات المجتمع المدني CSOs حتى حينما يكون هناك تقلصاً في المساحة المسموح لهم بالعمل فيها والمشاركة في العمليات الديمقراطية. لقد وجدت خرائط الطرق للارتباط بالمجتمع المدني دول الجوار) قبولاً واسعاً كأداة للتحليل المشترك وتوسعة الأولويات المشتركة.

في تلك السياقات، سعى الاتحاد الأوروبي إلى فهم وتناول احتياجات المجتمع المدني بشكل أفضل من خلال عمليات تشاورية منظمة تصب في وضع وتنفيذ الدعم المستهدف، وتسهل انخراط المجتمع المدني في الحوار السياسي. ويمكننا رؤية أمثلة جيدة في هذا المجال، ولكن يبقى هناك الكثير للقيام به لتعزيز التمثيل عبر المجتمع المدني، وجعله أكثر أهمية، بتحسين المتابعة على سبيل المثال. لقد طور الاتحاد الأوروبي عدة أدوات لتقديم الدعم للمجتمع المدني، بيد أن وجود هذه الأدوات المتعددة اتاحت للإتحاد الأوروبي الفرص لدعم التنوع داخل قطاع المجتمع المدني، والذي يتراوح بين منظمات غير حكومية صغيرة NGOs، تعمل على المستوى

المحلي، إلى المنظمات الدولية الكبيرة. يُعتبر الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP - في كل المناطق - إحدى الطرق الجديدة الأكثر فعالية لتقديم وتوسعة استجابة ودعم الاتحاد الأوروبي إلى المجتمع المدني. اتاح العدد المهم من المشاريع المنفذة من قبل مؤسسات المجتمع المدني بتمويل الاتحاد الأوروبي (27%) من العدد الإجمالي من العقود للدعم التشغيلي لمناطق هذا التقييم) الفرص للتعامل مع مجالات وقطاعات واسعة والاستجابة لمؤسسات تعاني من مشاكل البيئة التخصصية، كما استطاعت هذه العقود ان تمكن المنفذين من الاستجابة بسرعة للتحديات الأنوية والراهنة، ولدعم المبادرات التجريبية والأولية.

هناك تفهم عند الجهات المعنية لعلاقة الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني وإيجابية العلاقة في الأغلب ، وكانت التعليقات الانتقادية حول المسائل السياسية التي أبلغ بها المقيمون مقتصرة في علاقتها تقريباً على المسائل التي اعتبرها الأشخاص ذوو العلاقة بأن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون أكثر اتساقاً بل وأكثر تحديداً في سعيه نحو الأولويات الثلاث لمخاطبات الاتحاد الأوروبي لسنة 2012: "جنور الديمقراطية والتنمية المستدامة: ارتباط أوروبا بالمجتمع المدني في علاقاته خارجية" (2012)، والتي هي: (1) تكثيف الجهود لتعزيز بيئة مناسبة لمنظمات المجتمع المدني CSOs في البلدان الشريكة؛ (2) تعزيز مشاركة حقيقية ومنظمة لمنظمات المجتمع المدني CSOs في السياسات الداخلية للدول الشريكة، في الدورة البرنامجية للاتحاد الأوروبي وفي العمليات الدولية؛ (3) زيادة قدرة منظمات المجتمع المدني CSOs المحلية على أداء أدوارهم بفاعلية أكبر كداعمين وتمويين مستقلين. لا يوجد أي اقتراح من أصحاب المصلحة من ضمن مرشحي التوسع الأوروبي أو المرشحين المحتملين أوبلدان الجوار لتخفيض دعم الاتحاد الأوروبي أو حتى لتطبيق نهج مختلف بشكل كبير.

**الكفاءة:** يمثل الدعم المستهدف والدامج للمجتمع المدني 27% من المبلغ الكلي للعقود بالنسبة إلى الدعم التشغيلي للمناطق التي يغطيها هذا التقييم. ولذلك يستحوذ هذا البرنامج على وقت كبير من موظفي الاتحاد الأوروبي، خاصة على مستوى البعثات في الخارج. في سياق الضغوط الموجودة على الموارد البشرية، يدير الموظفين عدد كبير من العقود الصغيرة مع منظمات المجتمع المدني CSOs ووقد يؤثر ذلك على الكفاءة. في حين أن بعثات الاتحاد الأوروبي تُعطي اعتباراً أكبر للكفاءة عند اتخاذ قرارات تقييم وتمويل المقترحات، تكون عوامل أخرى مثل ملائمة التغطية المجالية/المستفيدين المستهدفين من المشروع وتوفر الموارد هي اعتبارات رئيسية أيضاً. يُنظر إلى وسائل الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP بشكل متزايد على أنه وسيلة مناسبة للوصول من خلالها إلى منظمات المجتمع المدني CSOs على المستوى المحلي. غير أن إحدى عواقب الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP غير المقصودة هي أنه في حين أن الدعم المقدم من خلال برامج المُنح قد يكون مناسب على مستوى بعثات الاتحاد الأوروبي EUD، إلا أنه يكون من نصيب منظمات المجتمع المدني CSOs الدولية الأكبر التي لديها القدرة المؤسسية على إدارة برامج المُنح. قد تُستبعد منظمات المجتمع المدني CSOs الوطنية متوسطة الأداء والقدرة الإستيعابية نظراً لكونها أكبر من أن تشارك كمستفيدين ثانويين، كما تفتقد القدرة على المشاركة كمنظمات ريادية. يبدو دمج المجتمع المدني واعداً كوسيلة مناسبة لتوسعة منظومة الدعم للمجتمع المدني ويروج لها الاتحاد الأوروبي. غير أن، الآليات المتاحة للاتحاد الأوروبي غير مصممة لقياس كفاءة تكلفة هذا المسلك.

**الفاعلية:** ارتباط الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني كان عالي الفاعلية في تحسين دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات الحوار السياسي، مثل المشاورات السياسية، والشبكات، ومنتدى المجتمع المدني الوطنية والإقليمية. غير أن فاعلية الدعم المالي المستهدف قد انتقدت أحياناً لكونها بالغة التوجه نحو منظومات وإجراءات الاتحاد الأوروبي. لا تشجع القواعد والإجراءات المرتبطة بطلب وتنفيذ الإجراءات للاستجابة لدعوات تقديم عروض CfPs، مثل الإجراءات التنافسية، والمُنح لمرة واحدة، وافقار فرص التمديد، لا تشجع تقوية القدرات طويلة الأجل التي تتطلبها منظمات المجتمع المدني CSOs لتصبح "محترفة". كما سبق الذكر، استفاد الاتحاد الأوروبي استفادة بيئية من الدعم المالي المقدم للأطراف الأخرى FSTP من أجل مد الدعم إلى منظمات المجتمع المدني CSOs الصغيرة على المستوى المحلي التي تفتقد القدرة التنظيمية على طلب دعم الاتحاد الأوروبي والاستجابة للدعوات المنتظمة لتقديم عروض CfPs. غير أن ذلك - حالياً - بظل مركزاً على التعاون في مجالات الحوكمة الرشيدة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، مع استخدام أقل له في القطاعات الأخرى من التعاون. لقد وجد التحليل الكمي الذي أجراه هذا التقييم أن مبالغ كبيرة من الدعم ترصد من خلال الدمج وهي المنهجية (الاستراتيجية) التي ما برحت تروج لها المفوضية الأوروبية ترويجاً متزايداً كطريقة لدمج المجتمع المدني دمجاً منظومياً في كافة مجالات التعاون، كما هو الأمر في الجوار جنوباً، بصفة خاصة، عبر السنوات. غير أن الرأي التعقيبي من هذا التقييم يقترح أيضاً - في الوقت الذي يبين بالدليل أن الدمج هو أمر عادي - أن الفكرة ليست مفهومة فهماً واسعاً ولا متسقاً لدى بعثات الاتحاد الأوروبي EUDs. كما ذكر سابقاً، هناك نقص في أدوات المراقبة والتقييم M&E المناسبة لقياس فاعلية الدمج كطريقة لتقديم الدعم للمجتمع المدني.

في الوقت الحالي، لا تسجل منظومات الاتحاد الأوروبي ولا تبلغ بفاعلية عن كمية ونوعية دعم المجتمع المدني. تُصنّف نسبة عالية من الإجراءات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني CSOs كدعم للحوكمة والمجتمع المدني أكثر من استخدام رموز قطاعات لجنة مساعدات التنمية DAC المخصصة للإجراءات التي تنفذها المنظمات لأخرى. إضافة إلى ذلك، لم يبين التقييم أدوات مراقبة فاعلة للاتحاد الأوروبي أو نظم إبلاغ التي تمكن الموظفين من تتبع - على سبيل المثال - التفاوت في بلدان الجوار الشريكة بين الالتزامات الاستراتيجية تجاه المجتمع المدني في أطر الدعم الثنائي SSFs وبين الأموال الفعلية الملتزم بها في القرارات التمويلية FDS أو - في كل من منطقتي الجوار والتوسع الأوروبي - أحجام الدعم المستهدف والدامج وتوزيعه تبعاً للمجال. لا تسجل منظومة إدارة بيانات

الاتحاد الأوروبي OPSYS<sup>4</sup> المستفيدين من الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP، أو تسمح بمراعاة البيانات عن حجم المنح أو عن عدد المستفيدين.

**التأثير:** تتنوع التأثيرات طويلة المدى لارتباط الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني عبر مناطق هذا التقييم، عاكسة الأغراض السياسية المتغيرة التي حددت دعمه لمناطق الجوار والتوسع والشركاء له. في الجوار جنوبًا، ساهم المسلك المتكامل للاتحاد الأوروبي – والذي تكيف مع تغيرات سياسية متلاحقة بمرور الوقت - في "العمل على الاحتراف" لمنظمات المجتمع المدني CSOs ممكنًا إياها من العمل باستقلالية وبتقنة عبر مدى من مصالح المجتمع المدني، وقد كانت منظمات المجتمع المدني CSOs ناجحة بصفة خاصة حينما استفادت من الدعم طويل المدى، المقترن بالتأييد وبفرص الحوار السياسي. في منطقة التوسع الأوروبي، قدم دخول الاتحاد الأوروبي إطارًا لانخراط المجتمع المدني، وقد روج الاتحاد الأوروبي ودعم بشدة المجتمع المدني كجزء لا يتجزأ من وثيقة مساعدة ما قبل الانضمام IPA، ضامًا بذلك دورًا نشطًا للمجتمع المدني في عملية التوسع. في الوقت ذاته، شجع الاتحاد الأوروبي الحكومات على وضع تشريع وسياسة لتحسين اعتراف الحكومات بالمجتمع المدني وإعلاء تعاونه، رغم أن هذا لم يَقم بعد بثبات كافٍ لضمان استدامة طويلة الأجل، كما يبين بالدليل من الوضع في تركيا. في الجوار شرقًا، كان ارتباط الاتحاد الأوروبي بالمجتمع المدني بارزًا في زيادة قدرات منظمات المجتمع المدني CSOs. كان ذلك ملحوظًا أكثر ما يكون في مجال المشاورات والحوار السياسيين، على كل المستويات القطرية والثنائية والدولية، حيث زادت كفاءات منظمات المجتمع المدني CSOs. ساعد مسلك الاتحاد الأوروبي المنظم لإشراك منظمات المجتمع المدني CSOs في صنع السياسة على رفع سمات وأهمية المجتمع المدني في الحوارات السياسية في معظم بلدان الشراكة شرق المتوسط.

**الاستدامة:** لقد كانت هناك زيادة تدريجية في استدامة المجتمع المدني طوال المدة التي غطاها هذا التقييم. لقد ساهم الاتحاد الأوروبي في التخفيف من التطورات السلبية في البيئة التمكينية وفي مساعدة منظمات المجتمع المدني CSOs على التكيف، وحدثت تحسينات متواضعة - والتي يمكن ربطها بدعم الاتحاد الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني CSOs ولحكومات البلدان الشريكة - في البيئة التمكينية في بعض الحالات. لم يبين التقييم تحسينات كبيرة في الاستدامة المالية للمستفيدين من منحة منظمات المجتمع المدني CSOs خلال المدة التي غطاها هذا التقييم. تُعرب منهجيات (استراتيجيات) الاتحاد الأوروبي وخطوطه الإرشادية إعرابًا متزايدًا عن أهمية تنمية القدرات التي تتجاوز القدرة على طلب المنح. غير أن هذا التقييم لم يجد دليلًا بارزًا على تنوع مقابل لدعم تعزيز القدرات. وعلى الرغم من استثمار مستدام في تنمية قدرات المجتمع المدني، يستمر الاتحاد الأوروبي في التعامل مع قطاع من منظمات المجتمع المدني CSOs يعتمد على التبرعات اعتمادًا واسعًا. لا تسمح الإجراءات التنافسية لتقديم المنح للاتحاد الأوروبي بمرحلة ثانية من تقديم تمويل للمستفيدين الفائزين بالمنح من خلال المنح التعاقدية المباشرة، إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني CSOs تتلقى مع ذلك تمويل إضافي بموجب إجراءات تنافسية. تتنوع مجالات وتوقيات الدعوات لتقديم عروض CfPs، وقد يستغرق انتقاء المنح والتعاقد عليها وقتًا طويلاً. وفي هذا السياق، تخسر الكثير من منظمات المجتمع المدني CSOs عاملين محترفين، أو تتحول من مجال إلى آخر لتتواءم مع القطاعات التي لها مخصصات للتمويل. يستمر الاتحاد الأوروبي في تقديم دعم بارز لتنمية القدرات لتحسين قدرة مقدمي الطلبات على طلب المنح التمويلية التنافسية لمرة واحدة، باستثمار أقل في دعم تنمية القدرات التي قد تساعد منظمات المجتمع المدني CSOs على تنوع الدخل، وتنمية الموارد البشرية المحلية.

**التنسيق، والتكامل، والتلاحم:** استثمر الاتحاد الأوروبي جهودًا بارزة في تعزيز التنسيق مع الدول الأعضاء MS والمانحين الآخرين ذوي الفكر المماثل. لقد شارك أولئك المانحون معبعات الاتحاد الأوروبي EUD، في إعداد البرامج الأوروبية المشتركة، والخطوط الإرشادية للمجتمع المدني (مرشحو التوسع الأوروبي والمرشحون المحتملون)، وخرائط الطرق للشراكة مع المجتمع المدني (دول الجوار) مما ساهم في زيادة التعاون والتكامل إجمالًا، مع أن تنسيق الدول الأعضاء MS في بعض دول الجوار الجنوبي لا يزال متأثرًا بالتقييمات السياسية المتفرقة وأولويات خدمات الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء MS.

**القيمة المضافة للاتحاد الأوروبي:** لقد حافظ الاتحاد الأوروبي على وجوده كمانح كبير للمجتمع المدني في كافة الدول التي غطاها هذا التقييم، وذلك في فترة خُفض فيها الكثير من الدول الأعضاء MS، والمانحون، والمؤسسات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني CSOs الدولية أنشطتهم الخاصة بالمنح. وفي تحركهم نحو إعداد البرامج المشتركة، خفض الكثير من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي دعمهم للمجتمع المدني، خاصة في مجالات البيئة التمكينية وتنمية القدرات، والتي هي محط تركيز رئيس لانخراط الاتحاد الأوروبي في كل الدول. ولقد عدلوا أيضًا تعديلًا متزايدًا على دعمهم الخاص للتكامل مع مبادرات الاتحاد الأوروبي.

التغيرات التي ساهم فيها الاتحاد الأوروبي، في غرب البلقان، وتركيا، ومولدوفا، وأكرانيا، وجورجيا ما كانت لتحدث في غيابه. وفي الجوار جنوبًا، وروسيا البيضاء (بيلاروس)، وأذربيجان، وأرمينيا، كان يمكن أن تحدث التغييرات التي ساهم الاتحاد الأوروبي فيها دون دعم الاتحاد الأوروبي ولكن لكانت استغرقت حينئذ وقتًا أطول مع احتمال نجاح أقل، ولما كان يمكن للحجم العالي من دعم الاتحاد الأوروبي أن يعوضه المتبرعون الآخرون لو أن الاتحاد الأوروبي سحب دعمه. في منطقة التوسع، يقوّى الاتحاد الأوروبي بنجاح الأبعاد السياسية والتشغيلية من أجل التمدد المتبادل؛ وما كان للدول الأعضاء والمتبرعين ذوي الفكر المماثل أن يكون لهم نفس التأثير. تلك الحراكيات موجودة أيضًا في أقطار الجوار، ولكن الحوافز التي على الاتحاد الأوروبي أن يقدمها هي أكثر تواضعًا ولا تتمتع بذلك الدعم واسع الانتشار كما هو حاصل في مرشحي التوسع والمرشحين المحتملين له.





على الاتحاد الأوروبي أن يقوي مراقبته لترجمة الالتزامات السياسية تجاه المجتمع المدني إلى إعداد برامج فعالة. يخصص هذا الأمر بالذات المحازاة أو الموازنة المتدنية بين تخصيص الأموال ودفع الأموال المستهدفة والدمجة، وبين تقدم اندماج المجتمع المدني. يمكن أن يعتبر الاتحاد الأوروبي تخصيص الأموال للمجتمع المدني هو نسبة معينة من الأموال الثنائية المخصصة لمرشحي التوسع الأوروبي والمرشحين المحتملين، كما يفعل واقعياً في إطار الدعم الثنائي SSF في دول الجوار.

ينبغي أن تضع بعثات الاتحاد الأوروبي EUDs في مناطق التوسع والجوار بعين الاعتبار السماح بنسبة أكبر من الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP ضمن دعوات تقديم العروض CfPs، ومد استخدام هذا النمط إلى جميع القطاعات ولا تقتصرها على مجالات الحوكمة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين التي يركز عليها حالياً. يسهل هذا انخراط عدد كبير ومدى أوسع من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد يساهم هذا في مشاركة أكبر من المنظمات المحلية وذات التنوع الجغرافي، بالإضافة إلى انخراط الجهات الفاعلة المتخصصة.

ينبغي أن تشجع المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع NEAR المستفيدين من المنح على استخدام نمط الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP كأداة رئيسية للإجراء. يسمح ذلك للمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني CSOs المانحة القائمة بتقديم عدد كبير من المنح الصغيرة باستخدام إجراءات بسيطة ومرنة. وهذا النمط يكون ذا علاقة بصفة خاصة في المواقف التي يواجه فيها الاتحاد الأوروبي صعوبة عصية على الحل في الوصول إلى مجموعات بعينها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

على الاتحاد الأوروبي أن يحسن أدواته في إدارة البيانات وآليات المراقبة والتقييم M&E، لتقييم أفضل للتقدم المحرز في تقوية الدعم للمجتمع المدني والوصول من خلال الدعم المالي للأطراف الأخرى FSTP. يتطلب هذا بالتحديد أدائيات إضافية في منظومة إدارة بيانات الاتحاد الأوروبي OPSYS بالإضافة إلى تلبية الالتزام من إدارة المديرية العامة لسياسة الجوار الأوروبية ومفاوضات التوسع NEAR بمراقبة والإبلاغ عن الدعم المستهدف والدمجي للمجتمع المدني.

يتوجب على الاتحاد الأوروبي أن يستمر في تعزيز منهجية (استراتيجية) دعم دمج المجتمع المدني، وأن يقوي معرفته المؤسسية وقدرته على كيفية وضع تلك المنهجية قيد الممارسة وذلك بتبادل الخبرة والدروس المستفادة فيما بين الأقطار والمناطق.